

## المشهد السياسي

## من يدفع باتجاه التمديد الإداري لـ



يجمع المجلس الأعلى للدفاع الاثنين المقبل لبحث قضية النازحين السوريين (مروان بو حيدر)

الحضور، أم يشارك «المستقبل» في الجلسة مهما كان جدول الأعمال، ليصبح التمديد حائزاً شرعية نيابية واضحة؛ لكن تيار المستقبل يفضل التمديد من خارج مجلس النواب، أي بقرار إداري استناداً إلى المادة 55 من قانون الدفاع، التي تسمح بالتمديد للقائد الجيش بناءً على اقتراح وزير الدفاع. ويحق بناءً على المادة 56 من القانون أن يمدد لقائد الجيش حتى يصبح لديه 44 سنة خدمة فعلية. وبحسب مصادر وزارية متابعة لهذه القضية، فإن تيار المستقبل لا يريد أن يتنازل ويحضر جلسة مجلس النواب من دون تعديل جدول الأعمال الذي أقرته هيئة مكتب المجلس. كذلك إن التمديد لقائد الجيش ورئيس الأركان من خارج مجلس النواب يعفي المستقبل من إحراج سقوط بند التمديد للواء المتقاعد أشرف ريفي.

وتأكيداً لموقف تيار المستقبل من التمديد، تنظم النائبة بهية الحريري إفطاراً على شرف قائد الجيش العماد جان قهوجي وكبار الضباط في مجمع

فيما استمر قرار الاتحاد الأوروبي إدراج الجناح العسكري لحزب الله على قائمة الإرهاب في طليعة الاهتمام اللبناني، لا يزال موعد 29 تموز تاريخ انعقاد الجلسة النيابية التي دعا إليها الرئيس نبيه بري قائماً، وهو ما أكده الأخير أمس، لكن الموعد الأهم هو بالنسبة إلى التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي، على اعتبار أن الجلسة إذا عقدت ستضمن موافقة الكتل النيابية على تمديد مدة ولاية قائد الجيش ورئيس الأركان، ما يؤدي إلى تحصين الولاية الممددة بموافقة المجلس النيابي.

حتى الآن تقف كتلة الوفاء للمقاومة وكتلة التنمية والتحرير إلى جانب التمديد، وتؤيده أيضاً كتلة تيار المستقبل بعدما أبلغ الرئيس سعد الحريري رئيس الجمهورية ميشال سليمان وقائد الجيش بذلك صراحة وأكثر من مرة. فيما لا تزال المشكلة عالقة على من يقدم تنازلاً قبل الآخر. فهل يدعو بري إلى الجلسة ببند وحيد فيضطر تيار المستقبل ومعه نواب 14 آذار إلى

بعدها بات التمديد لقائد الجيش ومعه رئيس الأركان محسوماً استناداً إلى نص قانون الدفاع، يبرز تساؤل في الأوساط السياسية المعنية عن سبب إصرار بعض القوى على عدم تحصين قرار التمديد لقائد الجيش بقانون يصدره مجلس النواب، في ظل الأوضاع المصرية التي تمرّ بها البلاد

## تحقيق

## قرى جرد بعدا العونية: وينني نوابنا؟

## ملك العرنوس ينتظر

البلدة على آثار العديد من معاصر العنب والزيت وكرخانات الحرير التي اشتهرت بها، إضافة إلى المغاور والينابيع. تتصل أراضيها بقرى العريانية والدليية شمالاً وأرضون غرباً وحاصبيا شرقاً وقرنايل جنوباً، ويمر في واديها نهر الجعماني، أحد روافد نهر بيروت، وهو يشكل الحد الفاصل بين قضاءي المتن الجنوبي والمتن الشمالي. كان يفترض بها أن تكون إحدى أبرز البلدات السياحية على غرار بيت الدين مثلاً، إلا أن أياً من المعنيين لم يتكلف عناء الحديث عنها أو حتى إدراجها ضمن دليل وزارة السياحة. السرايا اليوم مهجورة، مثلها مثل الشوارع. لا آثار لاستراحة أو مطعم لاستقبال السياح المفترض أن يتوافدوا لرؤية هذا المعلم الاستثنائي. لا شيء سوى «ملك العرنوس» الذي سنم الانتظار.

لا يمكن المارّ في بلدة صليما البعيداوية إلا ملاحظة استثناءات نسجها العمراني وبيوتها القديمة التي لم تتعرض للدمار. هي ضيعة الإمارة كما يسمونها، نسبة إلى الأمراء اللمعيين الذين سكنوها خلال الحكم العثماني. بقيت صليما لسنوات (عهد المتصرفية) عاصمة لمديرية المتن الأعلى، وكانت لسراياها أهمية كبرى في جبل لبنان آنذاك توازي أهمية قصر بيت الدين. أتاح موقع السرايا للأخير للمعي الإشراف على أملاك مقاطعته من النواذف المطلة على المنطقة الممتدة من بيت مري إلى عينطورة المتن. وكانت نوافذها وجدرانها الشديدة الارتفاع مشرعة لجبل صنين وتحيط بها غابات الصنوبر الدائمة الخضرة في كل الاتجاهات. فيما استخدمت أقبيتها وغرفها الحجرية كخانات وإسطبلات للخيول وصلات للضيافة الأميرية. أقيمت

يخبر قصتها وقصة جميع قرى الجرد التي تحدّ القصبية صعوداً ونزولاً. يكاد يكون تصميمها واحداً: منازل شبه مهدمة وجدران مثقوبة تتلصص على نموّ بلدات المتن الشمالي المواجهة لها. عشرات الأعوام مرت والمشهد لم يتبدل، المراض العسكرية هي هي. يكفي وصل تقوؤها بعضها ببعض من قرية إلى أخرى، بدءاً برأس المتن، مروراً بقرطاضة وزندوقة والقصبية والكنيسة والعريانية وصالبيما وعشرات القرى الأخرى، وصولاً إلى ترشيش، لرسم خطوط التماس مجدداً.

يقصر ذلك التصميم على المداخل، فيما ترتدي كل قرية على اختلاف طوائفها حلتها الخاصة. في الشوارع نمت حديثاً بعض الأبنية على مشارف وادي لامارتين نسبة إلى الشاعر الفرنسي ألفونس دو لامارتين الذي كان يتغنّى بجمال طبيعته. رغم ذلك، لم يجد الزفّت منفذاً له إلى الجرد، وتقف حياته عند قرى حمانا وخلوات فالوغا والقلعة، أي نهاية حدود ما يسمى جبل بعدا. العمل الإنمائي في تلك البلدات محصور بالبلديات، فيما يقتصر عمل النواب على تقديم التعازي أحياناً: «غالباً ما يزوروننا قبيل الانتخابات لتخفّ حركتهم في ما بعد وينعدم حضورهم». عشرات قرى الجرد العونية بغالبيتها أو الحليفة للتيار الوطني الحر بحاجة إلى شبكات صرف صحي ومحطات مياه وكهرباء، ولكن بفضل النواب «التعزية» على العمل الجدي لتسهيل عودة المهجرين إلى قراهم. لذلك اقتصر العودة في السنوات الأخيرة على 40%، فيما اختار الستون بالمئة الباقون ملازمة الساحل وبيع الأراضي بأبخس ثمن، فبات النزوح طوعاً لا قسراً لأسباب اقتصادية اجتماعية في المقام الأول. ربما هي «لعنة الجرد» كما يدعى أهله وسهولة الريح الانتخابي دون الحاجة إلى خدمة الناخبين حقاً: «نحن عونيون وسنبقى ما دمنا على

لا تشبه قرى أعالي المتن الجنوبي جاراتها السياحية التي توازيها ارتفاعاً في أفضية جبل لبنان في شيء. يكاد يكون التجول في جرد بعدا أشبه بـ«كردورة» في عكار أو أعالي الضنية أو في جرود الهرمل ربما. ليس سؤال «وينني الدولة» أولوية بالنسبة إلى أهالي أعالي بعدا، بقدر ما هو: «وينني النواب»؟

## رلى إبراهيم

ينقل إلياس أحد أكياس الخيش المكسدة على مدخل المعصرة من غرفة إلى أخرى. يفرغ شرائح الخروب المطحون داخل مستوعب من المياه الصافية بانتظار انقضاء ثلاث ساعات لنقل المحلول مجدداً إلى «الخليقة». لا يمكن أبو الياس التزام الصمت، يباغت ابنه بالتوجيهات بين الفينة والأخرى. يذكره بضرورة إبقاء الحطب مشتعل تحت فوج الخروب الذي انتهى سابقاً من تصفيته. سريعاً تتسلل رائحة الدبس من خلف الجدران لتجذب المازة إلى مصنعها وتكشف هوية القرية الجردية. الخروب هنا من سمات بلدة القصبية في أعالي قضاء بعدا، وأشجاره الكثيفة تحمي قاطبيها من العوز. لذلك، بدل المعصرة تحضن البلدة خمساً يتوارثها الأبناء عن آبائهم وأجدادهم.

باستثناء تلك المعاصر لا دليل آخر على حرفة يمتنها أهالي تلك البلدة على قلتهم. الضيعة شبه خالية كما تركتها الحرب اللبنانية، مدخلها



يفضل النواب «التعزية» على العمل الجدي لتسهيل عودة المهجرين إلى قراهم



من ذهبنا الأسود، أي الصنوبر، ولم نر نائباً واحداً يسأل عن أحوالنا أو متطلباتنا. رغم ذلك نحن في خط 8 آذار ونؤيد عون». لحسن حظ سكان الجرد، أن أراضيهم أنعمت عليهم بأحراج السنديان والصنوبر من كل حذب وصوب، فذاك رأسمالهم الوحيد، فضلاً عن أن بعض الشباب تمكنوا من اقتناص وظيفة متواضعة في العاصمة بيروت. التلملم هنا واحد

قيد الحياة. لذلك، نقترع لمن يسميه الجنرال (ميشال عون) بغض النظر عن حضور النواب أو لا. من جهتهم، يشنكي معظم رؤساء البلديات من سلوك النواب وعدم تعاونهم، «حتى طلباتنا في وزارات التيار الذي نؤيد تلبى بصعوبة بالغة، فنضطر إلى تأجيل مشاريعنا ريثما يُستجاب لحاجتنا».

في بلدة رأس المتن تقفل الدكاكين عند الثالثة ظهراً، فلا من يبيع ولا من يشتري ولا آثار لسائح أو حتى مواطن عادي، فقط تمثال نصفي لكمال جنبلاط. على بعد أمتار منه، ترحب بك لافتة في قرية قرطاضة شبه الفارغة إلا من منجر صغير للخضار. تريد البلدية ملعباً لكرة القدم ومكتبة ومسبحاً لالأولاد. تناشد الدولية، النواب، الوزراء. لا جواب. شوارع زندوقة المتعرجة معدومة، شأنها شأن الدليية - العريانية والبلدات المجاورة. تقتصر الحركة هنا على عدد لا يتخطى أصابع اليد الواحدة: «نعشاش

قوامه الغيرة من قرى جبل بعدا التي «نقشت معها» لمجاورتها قرى عالية السياحية كحمدون، فانتعشت على حجتها، فيما «لا تزال تنتظر من ينعشنا». وينبغي للإنعاش هنا أن يبدأ بطريق مختصرة توفر المسافة الطويلة التي على السائح اجتيازها لبلوغ هدفه، وربما وصلات فرعية تربط المتن الجنوبي بالأقضية المحاذية له. وتنفع هنا إضافة بعض المدارس وبناء مستشفى فعلي أو تأهيل المستوصفات المترهلة وربما توصية أو «واسطة» لإيصال وسائل النقل العام إلى تلك البلدات المتروكة.

تاريخياً اكتفت الأحزاب بنائب درزي من الجرد مثل نجيب صالحه وبشير الأعور وأيمن شقير، وصولاً إلى النائب الحالي فادي الأعور، فيما أقيمت على حصت الأسد للساحل طغت حساباتها الانتخابية على الحسابات الاجتماعية، وذلك لأن الساحل يضم عدد الناخبين الأكبر في القضاء. منذ دخوله قضاء بعدا، أثر تيار المردة